حابي
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 790 الأثنين 29 يوليو 2024

الدكتور علي عوف رئيس الشعبة:

شركات أدوية تطلب رفع أسعارها 1% بسبب المحروقات

أحمد عبد الرحمن

تقدم عدد من شركات الأدوية بطلبات إلى هيئة الدواء لإقرار زيادة جديدة بنسبة 1% نتيجة زيادة أسعار الطاقة، بحسب الدكتور علي عوف رئيس شعبة الأدوية بالاتحاد العام للغرف التجارية.

وأشار عوف إلى تطبيق زيادة تصل إلى 25% في المتوسط ببعض الأصناف الدوائية اعتبارا من أول يوليو الجاري؛ نتيجة تغير سعر الصرف.

وأضاف عوف، في تصريحات خاصة لنشرة حابي، أن شركات الأدوية العاملة في مصر لجأت إلى الشحن الجوي بدلًا من البحري منذ بداية اضطرابات البحر الأحمر؛ ما أدى إلى زيادة التكلفة بنسبة 100%.

ارتفاع تكلفة الشحن 100% بسبب اضطرابات البحر الأحمر

وأشار رئيس شعبة الأدوية إلى أن الإنتاج المحلي من الأدوية يغطي 92% من معدلات الطلب في السوق المصرية، مضيفًا أن نسبة الصادرات سجلت 25% من إجمالي الإنتاج، وبقيمة مليار دولار.

ونبّه إلى ارتفاع قيمة مبيعات العام للغرف التجارية وصول إجمالي قيمة المبيعات إلى 200 مليار جنيه بنهاية 2024.

الدكتور علي عوف رئيس شعبة الأدوية بالاتحاد العام للغرف التجارية

مبيعات الأدوية تنمو 5% إلى 90 مليار جنيه بالنصف الأول

الأدوية خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة 5% لتصل إلى 90 مليار جنيه مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، لافتًا إلى انخفاض عدد الوحدات المباعة بمعدل 7%.

وتوقع رئيس شعبة الأدوية بالاتحاد العام للغرف التجارية وصول إجمالي قيمة المبيعات إلى 200 مليار جنيه بنهاية 2024.

ورجح استقرار أرباح شركات الأدوية خلال النصف الأول من العام الجاري مقارنة بالفترة المماثلة من 2023، بعد زيادة الأسعار 25%.

وكانت مشتريات المصريين من الأدوية المباعة عبر الصيدليات سجلت ارتفاعا بنسبة 18% على أساس سنوي، لتصل 142.7 مليار جنيه خلال الفترة من سبتمبر 2022 إلى سبتمبر 2023، وفقًا لبيانات صادرة عن مؤسسة "آي كيوفيا" المعنية برصد مبيعات سوق الدواء.

وتراجعت الوحدات المباعة من الأدوية في مصر خلال الفترة نفسها بنسبة تلامس 8% لتسجل نحو 3 مليارات عبوة.

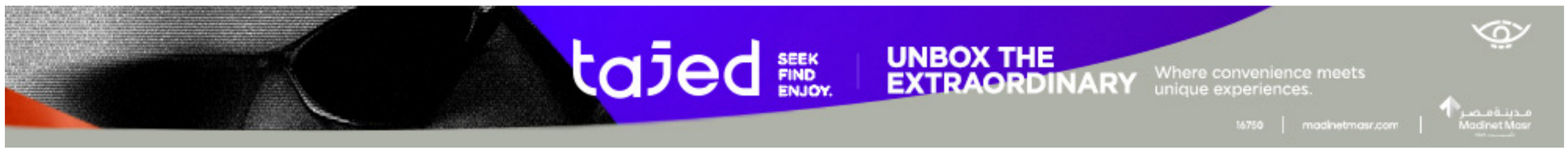

اعتماد زيادة رأس المال في السجل التجاري

توقعات ببدء تداول «أكت» الأربعاء أو الخميس

حابي

علمت نشرة حابي أن شركة أكت فاينانشال انتهت من إجراءات اعتماد زيادة رأس المال بالسجل التجاري للشركة، كخطوة أولى يعقبها قيد الأسهم بشركة مصر للمقاصة والبورصة المصرية؛ تمهيدا لبدء التداول .

وتوقعت مصادر بالبورصة المصرية أن يبدأ التداول على أسهم شركة أكت الأربعاء أو الخميس المقبلين.

وأوضحت المصادر أنه جار تلقي باقي أوراق القيد من شركة أكت، كما يجري العمل بالتوازي على تجهيز مراسم احتفالية قرع الجرس احتفاءً بأول طرح عام أولي تشهده البورصة منذ فترة زمنية طويلة.

وطرحت شركة أكت فاينانشال 360 مليون سهم زيادة رأسمال بقيمة 1.04 مليار جنيه، تمثل 47% من إجمالي أسهم رأسمال الشركة قبل الزيادة والبالغ إجمالي أسهمها 1.125.685 مليار سهم، بسعر 2.9 جنيه للسهم الواحد.

وخصصت 83% من إجمالي أسهم الزيادة للطرح الخاص على المستثمرين المؤهلين والمؤسسات، مع توجيه النسبة المتبقية البالغة 17% للمستثمرين الأفراد بالطرح العام.

وشهد الطرح الأولي لشركة أكت -والذي يعد الأول منذ عام 2022 - إقبالًا واسعا، وبلغ معدل تغطية الاكتتاب الخاص 20.19 مرة وهي تمثل أعلى نسبة تغطية للطروحات الخاصة في البورصة المصرية منذ 15 عاما.

كما بلغ معدل تغطية الاكتتاب العام 54.76 مرة بإجمالي 26.497 ألف مكتتب، وذلك وفقا لشركة زيدا كابيتال مدير الطرح.

ونشرت جريدة حابي، في عددها أمس، أن تخصيص الطرح الخاص لشركة أكت ضم عددًا كبيرًا من المؤسسات المالية المحلية والعربية سواء الحكومية أو التابعة للقطاع الخاص، من أبرزهم: البنك الأهلي المصري وبنك مصر وشركة مصر للتأمين وشركة الاتحاد كابيتال الإماراتية والمملوكة بنسبة 49% لشركة نعيم القابضة، علاوة على عدد كبير من شركات إدارة الأصول من مصر والخليج.

وقالت مصادر مطلعة لجريدة حابي أن الطرح الخاص شهد إقبالا واسعا من الأفراد ذوي الملاءة المالية المرتفعة من مصر والسعودية والإمارات، وإن الحد الأقصى للتخصيص دار بين 2.25% و2.5% من إجمالي أسهم شركة أكت بعد إتمام زيادة رأس المال، بينما دارت نسب التخصيص للمؤسسات حول 1%.

حتى 2025

ارتفاع التكاليف يؤجل طرح طرازات BYD الكهربائية في مصر

يارا الجنايني

أجلت مجموعة الأمل لتصنيع وتجميع السيارات، وكلاء BYD ولادا وميكروباص كينج لونج، خطط طرح طرازات كهربائية من العلامة الصينية BYD إلى عام 2025، بحسب رئيس مجلس الإدارة عمرو سليمان.

وأوضح سليمان، في تصريحات لنشرة حابي، أن تأجيل الطرح، الذي كان مقررًا العام الجاري 2024؛ نتيجة ارتفاع تكاليف الطرازات الكهربائية، ما يعيق توفيرها بأسعار مناسبة للمستهلكين .

وأضاف أن مجموعة الأمل "تسعى جاهدة لتخفيض التكاليف والوصول إلى أسعار ملائمة؛ لتسهيل إتاحة هذه السيارات في السوق المحلية".

كما نوّه سليمان بأن المجموعة تخطط كذلك لتقديم سيارات هجين (كهرباء – وقود) خلال الفترة المقبلة؛ لتكون موفرة، وفعالة وتلبي احتياجات المستهلكين .

كما أشار إلى وجود معوقات أمام خطط إعادة تجميع السيارة لادا جرانتا في مصر.

ولفت سليمان إلى تحسن حركة مبيعات السيارات بشكل طفيف بعد فترة من التباطؤ، مؤكدًا أن السوق بدأت تستقر نسبيًا بعد امتصاص الآثار الناتجة عن تعويم الجنيه وزيادة الأسعار.

وشدد على أهمية استقرار سعر الدولار، حتى تتمكن الشركات من حساب التكاليف بشكل أدق.

عمرو سليمان: تحسن طفيف في مبيعات السيارات مع استقرار السوق نسبيًا

عمرو سليمان رئيس مجلس إدارة مجموعة الأمل لتصنيع وتجميع السيارات وكلاء BYD ولادا وميكروباص كينج لونج

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- اتفاق أولي لحظر الرسوم الجمركية على التجارة الإلكترونية عالميا
- منتصر زيتون: فرض أسعار استرشادية على السيارات أمر اعتيادي
- السياحة: توسيع الشراكة مع القطاع الخاص لتقديم وتشغيل الخدمات بالمواقع الأثرية والمتاحف
- رئيس الوزراء: تصور نهائي لمعالجة مشكلات العملية التعليمية قبل بدء العام الجديد
- وزير التموين: خطة لتأمين مخزون استراتيجي من السكر على مدار العام

EFG Hermes | ONE
عالم من فرص الاستثمار بين يديك

حابي
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 790 الأثنين 29 يوليو 2024

EFG Hermes | ONE
عالم من فرص الاستثمار بين يديك

10 ملايين جنيه حد أدنى لرأس المال للتأسيس والترخيص

الرقابة المالية تصدر ضوابط قيد وتداول شركات الاستحواذ SPAC

تقديم طلب القيد بالبورصة خلال شهر من تاريخ الترخيص

حابي

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قرارين لتنظيم عملية قيد وتداول أسهم الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC).

تعمل شركة الاستحواذ كشركة رأسمال مخاطر ذات غرض وحيد وهو الاستحواذ على شركات أخرى بقطاعات اقتصادية متنوعة، وتقوم بالحصول على التمويل اللازم للقيام بعمليات الاستحواذ من خلال طرح زيادة رأس مالها في اكتتاب خاص من خلال سوق الأوراق المالية، على أن يتم قصر الاكتتاب في زيادة رأسمالها على المستثمرين المؤهلين والمؤسسات المالية المؤهلة وكذلك التداول للكيانات المؤهلة فقط، وتلتزم الشركة بالاستحواذ على شركات خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ قيدها المؤقت بالبورصة، وذلك وفق ضوابط واشتراطات محددة.

ونص القرار على إلزام الشركات ذات غرض الاستحواذ، بتقديم طلب قيد أسهمها بالبورصة خلال شهر من حصولها على الترخيص وإلا اعتبر ترخيصها كأن لم يكن.

واشترطت لقيد أسهم شركة الاستحواذ مؤقتاً بجداول البورصة المصرية ألا يقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن 10 ملايين جنيه مصري، وتلتزم بزيادته نقداً إلى 100 مليون جنيه خلال 3 أشهر من تاريخ القيد بالبورصة.

وكذلك أن يتم طرح أسهم زيادة رأس المال في اكتتاب خاص على مستثمرين مؤهلين أو مؤسسات مالية، بجانب اشتراط أن تتضمن مذكرة المعلومات المقدمة مع طلب القيد، عدة بنود منها، البيانات العامة عن الشركة، ومؤسسيها ومجلسها، والقطاعات المستهدفة والضوابط الاستثمارية، وكذلك الخطة الاستثمارية للاستحواذ على الشركة أو الشركات المستهدفة، مع ذكر أسلوب الاستحواذ سواء نقداً أو بأرصدة دائنة أو بمبادلة أسهم.

كما نصت الاشتراطات على ضرورة أن تشمل مذكرة المعلومات أيضاً، مخاطر الاستثمار، وضوابط الاسترداد، والإطار المنظم لإدارة رأس مال الشركة بما في ذلك الأموال المحصلة من الاكتتاب، مع ذكر الأشخاص المرتبطة والأطراف ذوي العلاقة، وكذلك وسائل تجنب تعارض المصالح. بجانب إعلام المستثمرين المؤهلين بأن الاكتتاب في أسهم الزيادة يعني قبولهم تداول أسهمهم بما لا يجاوز القيمة الإسمية لحين نشر تقرير إفصاح بعد تنفيذ الاستحواذ أو نشر الشركة للقوائم المالية عن أول سنة مالية بعد التأسيس.

ووضعت الاشتراطات الحد الأدنى لعدد المساهمين بالشركة بعد الاكتتاب بما لا يقل عن 50 مساهماً، وكذلك ألا تقل نسبة الأسهم حرة التداول عن 5% من إجمالي أسهم الشركة، بالإضافة إلى اقتصار التداول على أسهم الشركة على المؤسسات المالية والمستثمرين المؤهلين وتحت مسؤولية شركة السمسرة المنفذة، لحين استيفاء المتطلبات الخاصة بإتاحة تداول أسهم الشركة لكافة المستثمرين.

ويجب عرض مشروع قرار الاستحواذ متضمناً كافة التفاصيل المتعلقة بنشاط الشركة أو الشركات المستهدفة بالاستحواذ على الجمعية العامة غير العادية للشركة وذلك خلال 6 أشهر

زيادة رأس المال إلى 100 مليون جنيه خلال 3 أشهر من القيد

50 مساهم حد أدنى بعد الاكتتاب.. ولا تقل نسبة الأسهم حرة التداول عن 5% من الإجمالي

من تاريخ قيد أسهم الشركة بالبورصة، ولا يجوز للمؤسسين وأشخاصهم المرتبطة التصويت على هذا القرار، ويكون للمساهمين المعترضين على قرار الاستحواذ باجتماع الجمعية العامة التخارج من الشركة خلال 30 يوماً من تاريخ التصويت على هذا القرار.

على الشركة القيام بتنفيذ عملية الاستحواذ خلال سنتين من تاريخ القيد بالبورصة، ويكون الاستحواذ على الشركة أو الشركات المستهدفة

الزيادة عبر اكتتاب خاص على المستثمرين والمؤسسات المؤهلة

عرض مشروع الاستحواذ وتفاصيله على جمعية غير عادية خلال 6 أشهر من القيد

بنسبة (100%) أو نسبة سيطرة أو أغلبية مطلقة في رأس المال أو حقوق التصويت على أن يتبعها الاندماج في الشركة أو الإبقاء على الشركات المستحوذ عليها كشركات تابعة وذلك وفقاً لما تقرره الجمعية العامة غير العادية للشركة.

كما يجب ألا تقل نسبة احتفاظ المؤسسين عند تقديم طلب القيد عن (100%) من حصتهم في أسهم الشركة وذلك حتى اعتماد القوائم المالية للسنة التي يتم فيها تحقيق شرط الربحية، وبشرط مرور 24 شهر ميلادي وكذلك صدور القوائم المالية الدورية عن سنتين ماليتين من تاريخ القيد بالبورصة، وأن يتم الاحتفاظ بذات النسبة السابقة في أي زيادة لرأس مال الشركة لذات الفترة وذلك فيما عدا الأسهم المجانية.

وشرط الربحية هو ألا تقل نسبة صافي الربح قبل الضريبة بعد حسابه على أساس سنوي بالقوائم المالية الدورية المثبت بها رأس المال المطلوب قيده والقوائم المالية الدورية التي تليها -في حالة الانتهاء من إعدادها -عن نسبة (5%) من رأس المال مرجحاً بالمدة، وألا تقل حقوق المساهمين من واقع آخر قوائم مالية سنوية أو دورية سابقة على تاريخ طلب القيد عن رأس المال المدفوع.

كما أنه في حال شطب قيد أسهم الشركة من البورصة يتم إلغاء ترخيصها وتلتزم باتخاذ إجراءات التصفية، وذلك ما لم تقدم الشركة مبررات تقبلها الهيئة، ويعتبر القيد المؤقت كأن لم يكن في حالة عدم قيام الشركة باستيفاء شروط عدد المساهمين والأسهم حرة التداول والاحتفاظ بحصيلة الاكتتاب وكذلك قيمة رأس المال، خلال 3 أشهر من تاريخ القيد، ويجوز مد هذه المهلة بموافقة الهيئة في الحالات التي تقدرها بناءً على المبررات والخطة الزمنية التي تقدمها الشركة.

ويشترط للتداول على أسهم الشركات ذات غرض الاستحواذ لكافة المتعاملين بالبورصة، تقديم الممثل القانوني للشركة طلب للبورصة لإتاحة التداول على أسهم الشركة لكافة المتعاملين بالبورصة، واستيفاء الشركة لكافة شروط القيد، وكذلك نشر الشركة لتقرير إفصاح مرفقاً به دراسة القيمة العادلة للسهم معد من خلال مستشار مالي مستقل.

وفي جميع الأحوال، يكون التعامل على أسهم الشركة بالقيمة الاسمية من تاريخ القيد وحتى نشر تقرير الإفصاح، أو لحين إصدار الشركة لقوائم مالية لا تقل عن 12 شهراً، ولا يجوز التعامل على أسهم الشركة ذات غرض الاستحواذ التي قيدت قيداً مؤقتاً خلال فترة الثلاثة أشهر من تاريخ قيدها وحتى استيفاء باقي الشروط بعد قيد أسهم الزيادة إلا بموافقة الهيئة.

فيما تلتزم الشركة في حال شطب قيد أسهمها إجبارياً من البورصة بشراء الأسهم حرة التداول وكذا شراء أسهم المكتتبين في أسهم الزيادة أو بضمان قيام الغير بشراء هذه الأسهم، على أن يتم تنفيذ الشراء خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ إخطار الشركة بقرار اللجنة بالسير في إجراءات الشطب.

ويتم شراء الأسهم بسعر لا يقل عن القيمة العادلة التي يحددها مستشار مالي مستقل من المقيدين لدى الهيئة تعينه الشركة لهذا الغرض، كما يجوز لأي شخص تكون أسهم الشركة حرة التداول مرهونة له ضماناً لدين أو التزام، أن يبيع الأسهم المرهونة له وفقاً لأحكام هذه الفقرة.

ويجوز بموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة ذات غرض الاستحواذ فتح حساب يسمي "حساب الاسترداد" يتم تكويده بالبورصة المصرية لشراء أسهم المساهمين المتضررين من عمليات الاستحواذ، ويتم تمويل هذا الحساب من خلال الشركة.

وتلتزم الشركة إذا لم تنفذ الاستحواذ خلال سنتين، بتخفيض رأس مالها بهذه الأسهم أو إعادة طرح هذه الأسهم على مستثمرين مؤهلين آخرين، وذلك بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة على خطة جديدة للاستحواذ.

El Maghawry For Investments
رقم التسجيل الضريبي: 645_714_584
info@elmaghawry-invest.com

لا تسري على الصناديق والبيع الجبري واستيداء المديونيات

حظر تداول الإدارة والمساهمين الرئيسيين والداخليين خلال 5 أيام سابقة للإفصاحات جوهرية

حابي

أصدرت هيئة الرقابة المالية قواعد جديدة لتنظيم تعامل الداخليين بسوق المال وهم المطلعين على المعلومات غير المعلنة كونهم أعضاء بمجلس الإدارة أو تنفيذين بالشركات المقيد لها أسهم بجداول البورصة المصرية، وذلك لتعزيز مستويات الشفافية والعدالة في السوق.

حظر تعديل المادة 38 من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية، تعامل أياً من الداخليين بمن فيهم أعضاء مجلس الإدارة والمسئولين بالشركات المقيدة ومنهم الشركات ذات الغرض الخاص، والأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع على معلومات غير متاحة للغير أيا كانت نسبتهم وكذا المساهمين الرئيسيين المالكين لنسبة (20%) أو أكثر في رأس مال الشركة، سواء بمفردهم أو من خلال أشخاص مرتبطة، وذلك خلال الخمسة أيام عمل السابقة ويوم العمل التالي لنشر أي أحداث أو معلومات جوهرية وفقاً للائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

فيما ألزم القرار الشركات المقيد لها أسهم بجداول البورصة، بوضع الإجراءات والنظم الداخلية التي تحدد بشكل واضح كافة فترات حظر التعامل المرتبطة بالأحداث او المعلومات الجوهرية، وإخطار المخاطبين بأحكام هذه المادة بفترات الحظر المرتبطة بالمعلومات والأحداث الجوهرية المشار إليها أعلاه قبل حدوثها لمراعاتها عند الرغبة في التعامل، على أن يكون الإخطار بوسيلة مؤمنة قابلة للإثبات والتوثيق كالبريد الإلكتروني الموثق والمنشأ على الموقع الإلكتروني للشركة، مع موافاة البورصة بنسخة من هذه الإخطارات في ذات توقيت الإخطار.

وكذلك إخطار البورصة بالإجراءات المتبعة لدى الشركة تطبيقاً لأحكام هذه المادة بما في ذلك ما يثبت وضع نظام الإخطار الموثق، وعلى البورصة نشر البيانات الخاصة بالتعاملات التي يتم تنفيذها وفقاً لهذه المادة عقب الجلسة التي تم التنفيذ خلالها وقبل بداية الجلسة التالية وذلك طبقاً للبيانات المحدثة الواردة إلى البورصة من الشركات.

ولا تسري فترات الحظر على عمليات البيع الجبري وعمليات البيع التي تتم لاستيداء المديونيات المرتبطة بالأوراق المالية المرهونة وكذا العمليات التي تتم لصالح محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المملوكة للكيانات الاعتبارية التي تدار بواسطة مديرين استثمار مستقلين.

ومنح القرار للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية مهلة لمدة 3 أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار للتوافق مع مواده.

في العام المالي الماضي

أقساط لجمعية المصرية للتأمين تنمو 46% إلى 600 مليون جنيه

أحمد عبد الرحمن

تجاوزت حصيلة الأقساط التأمينية للجمعية المصرية للتأمين التعاوني 600 مليون جنيه خلال العام المالي 2024-2023 مقابل 411 مليون جنيه بالعام المالي السابق، بنسبة نمو 46%، بحسب العضو المنتدب مصطفى أبو العزم.

وتوقع أبو العزم، في تصريحات خاصة لنشرة حابي، نمو أقساط التأمين بنسب تتراوح بين 20 و25% خلال العام المالي 2025/2024، موضحا أنها لم تحدد مستهدفاتها حتى الآن؛ بسبب التركيز على الانتهاء من التجهيزات المتعلقة بالجمعية العمومية.

وأشار إلى أن استثمارات الجمعية تجاوزت 1.4 مليار جنيه خلال العام المالي الماضي، مستهدفة الوصول إلى ملياري جنيه بنهاية العام المالي الجاري.

وأرجع أبو العزم ارتفاع أقساط شركات التأمين العاملة بالسوق المصرية بنسبة 24.6% إلى 28.619 مليار جنيه خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الجاري إلى عدة أسباب، أبرزها: ظهور مردود التعامل الإلكتروني في إصدار بعض الوثائق، ونمو نشاط التأمين متناهي الصغر.

كما لفت إلى تكثيف جهود الدولة في تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمشروعات الاستثمارية الكبرى، وإعادة تقييم أصول العملاء التي أدت إلى زيادة مبالغ التأمين وأقساط التأمين خلال العامين الماضيين نتيجة التعويم، للحفاظ على القيمة السوقية للممتلكات وهو ما كان مردوده كبير على أقساط شركات التأمين المباشرة.

وأشار أبو العزم إلى أن زيادة أقساط شركات التأمين لها علاقة بارتفاع الأقساط التأمينية المرتبطة بالقروض المصرفية.

وأوضح أبو العزم أن شركات التأمين خاطبت عملاءها لإعادة تقييم أصول الوثائق، تطبيقًا للقانون رقم 10 لسنة 1981 للإشراف والرقابة على التأمين ولائحته التنفيذية.

ونوه بأن تحريك سعر الصرف أدى إلى كبح جماح التضخم الذي واجه قطاع التأمين، بالإضافة إلى تعزيز استثمارات شركات التأمين، وتغيير الشركات توجهاتها المستقبلية لتوفير التكاليف والمصروفات الإدارية عن طريق التحول الرقمي واللجوء للتطبيقات الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني.

وتوقع استقرار الوضع في الفترة المقبلة ونمو قطاع التأمين بصورة أسرع، خاصة مع قرب بدء العمل بقانون التأمين الموحد الجديد، الذي صدق عليه رئيس الجمهورية قبل أيام.

في القاهرة الجديدة وأكتوبر وشرم الشيخ

مينت العقارية تدرس 3 مشروعات

حمدي أحمد

تدرس مينت لإدارة الأصول العقارية ثلاثة مشروعات سكنية وإدارية وتجارية في القاهرة الجديدة و6 أكتوبر وشرم الشيخ، بحسب الدكتور تامر عرفان، رئيس مجلس إدارة الشركة.

وأضاف عرفان، في تصريحات لنشرة حابي، أن الشركة ستعلن عن تفاصيل المشروعات الثلاثة عقب توقيع العقود مع الشركات المعنية.

وأشار رئيس مجلس إدارة مينت إلى أن الشركة تستهدف مواصلة التعاون مع الحكومة في المشروعات العقارية، خاصة بعد مشاركتها في مشروع "فسطاط فيو" مع صندوق التنمية الحضرية.

ونوّه بأن الشركة تقدم خدمات متنوعة، منها: التسويق ومراجعة خطط المشروع والتصميمات، بالإضافة إلى خدمات ما قبل وبعد الاستلام.

كما نبّه إلى أهمية توسع شركات إدارة الأصول العقارية في مصر؛ نظرًا إلى "التطور اللافت" الذي شهدته السوق خلال السنوات الأخيرة.

وأضاف عرفان أن وجود شركات الإدارة أصبح أمرًا ضروريًا؛ مع تزايد احتياجات العملاء، وإيجاد فرص أوسع لمخاطبة العميل العربي والأجنبي، وليس المصري فقط.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- تراجع طفيف في سعر الدولار ومتوسط البيع يسجل 48.39 جنيه
- مصر تحذر من مخاطر فتح جبهة حرب جديدة في لبنان
- مؤشر البورصة الرئيسي يفقد 0.19% والسبعيني يرتفع 0.29% بالختام
- مصر توقع اتفاقيتين مع شركات عالمية لزيادة إنتاج الغاز والبترول باستثمارات 340 مليون دولار
- الرقابة المالية تلزم الشركات المقيدة بالانضمام لصندوق حماية المستثمر

Hapi App
أكثر سهولة
hapijournal.com
حابي HAPI JOURNAL